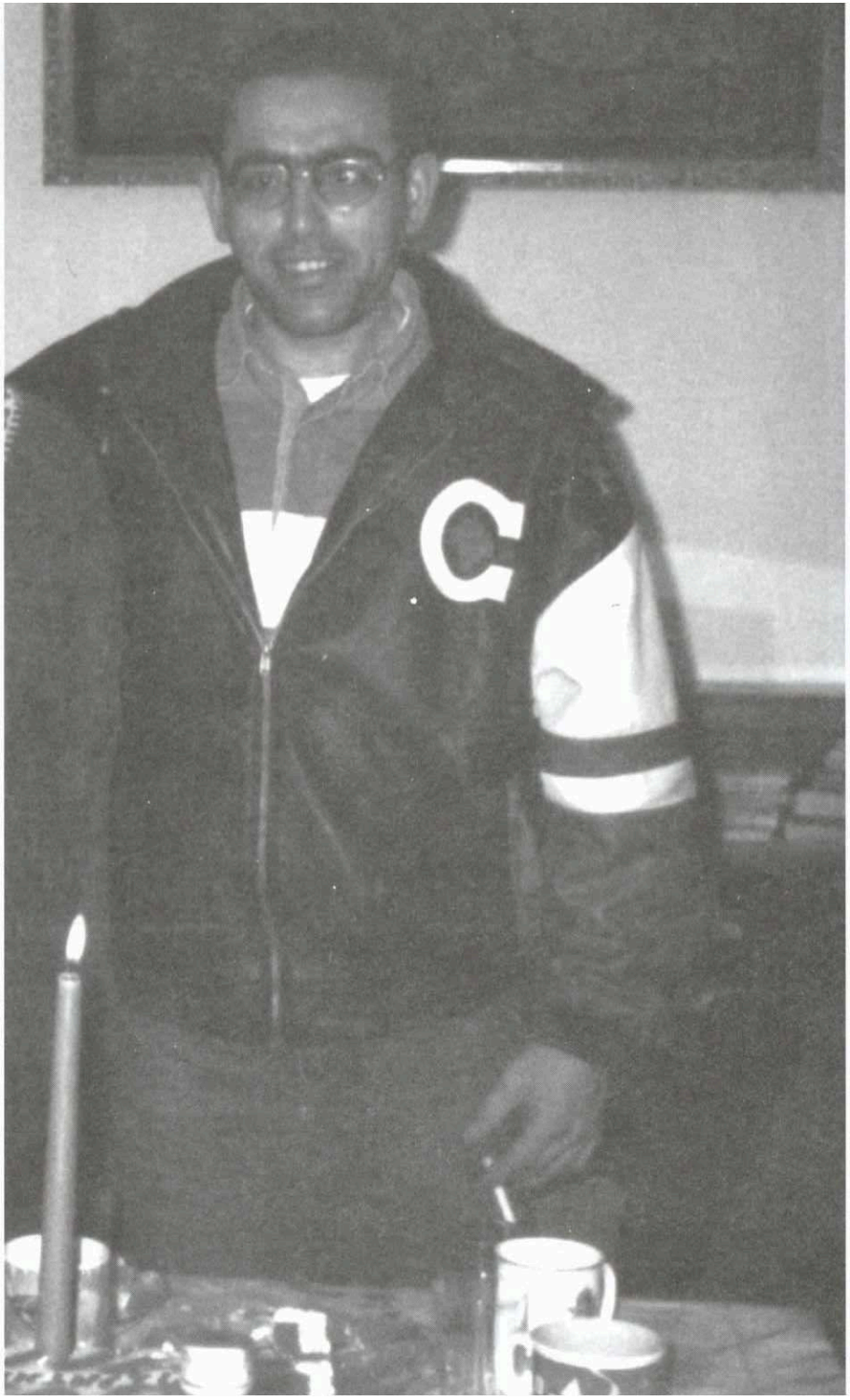

من الكماليات يمكن الزهد فيها. وإذا كان معدي الرزمة مقتنعين بذلك ويؤمنون بدونية الذات والإقرار بها، فنحن لن نسمح باستدخال ذلك لعقول الأجيال القادمة التي سيبقى إحساسها بالحرية والعدالة هو الدافع المحرك لها. ثانياً الماء هو عماد القطاع الزراعي وفي بلد لا تتوفر فيه الموارد تصبح الزراعة أهم قطاع اقتصادي له ولكي لا يكون هناك اقتصاد فلسطيني مستقل عن الاقتصاد الإسرائيلي ولتبقى فلسطين سوقاً مفتوحاً للمنتجات الإسرائيلية يجب ضرب هذا القطاع وبكل الوسائل وأهمها حرمانه من الماء. ثالثاً: إذا توفر الماء للمجتمع الفلسطيني وتخلص من مشاكله البيئية والاقتصادية فحينها كيف سيتم اعتباره مجتمع "عالم ثالث" أو كيف سيتم تبرير الأوضاع الغير عادلة التي يعيشها بسبب الاحتلال، والادهى من كل تلك الأمور أن الحلول المقترحة لمشكلة المياه تتخطى علاقة السلب المائي للضفة لصالح المستوطنات ولا تذكر ذلك وتقترح بدلاً من هذا الترشيد في الاستهلاك وتطوير شبكات الري...الخ أما أن يتخلى الإسرائيليون عن سياستهم التدميرية للمجتمع الفلسطيني في شتى الميادين، فهذا ما لا تجرؤ الرزمة على ذكره ويبدوا حلا لا واقعيا بالنسبة لهم .

أما فيما يتعلق بأوضاع حقوق الإنسان المتردية في فلسطين بسبب ممارسات كل من الاحتلال والسلطة الفلسطينية ولسنا هنا في مصاف ذكر الأمثلة العديدة المكدسة لأن مشروعنا هذا نقدي بغاياته الأساسية وتحريضياً فيما يتعلق بهرولة التطبيع، وأهم ما في هذا الباب أن الوعي النقدي لا يقوم بتقديم أجزاء من الحقيقة ،بل بسرد كامل للوقائع وبشمولية الإحساس بالذات والأخر وإطلاق حرية الفكر في التقييم وإعادة التقييم... وإلا سنكون متورطين في عملية إنتاج الفرد المناسب لرؤية أوسلو وملحقاتها كأقصى حد للحرية والعدالة. وأخيراً إن هذه الأمثلة هي مجرد عينات لما يتم طرحه وللأهداف الحقيقية من خلف هذه الرزمة التي تحتوي على العديد من الأمثلة التي تستوجب النقد ، ولكننا اخترنا أكثرها حساسية من وجهة نظرنا لتخدم غرض التوضيح لما جاء في هذه الدراسة فقط.